TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

مؤشر مدركات الفساد للعام 2010
ملاحظة قصيرة حول المنهجية

مصادر البيانات

- إن مؤشر مدركات الفساد (CPI) للعام 2010 هو مؤشر متكامل يتم بموجبه الجمع ما بين البيانات التي يتم استقاؤها من المصادر بحيث تغطي تلك البيانات الفترة الواقعة خلال العامين الماضيين. أما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010، فإنه يتضمن المسوحات التي تم نشرها خلال الفترة الواقعة ما بين كانون ثاني/يناير 2009 وأيلول/سبتمبر 2010.
- ويتم احتساب مؤشر مدركات الفساد للعام 2010 باستخدام البيانات التي عملت 10 مؤسسات مستقلة على استقائها من 13 مصدرا. وبموجب جميع المصادر، يتم قياس مجمل حجم الفساد (من خلال مدة التكرار أو/و حجم الرشاوي) في القطاعين العام والسياسي، بحيث توفر كافة المصادر تصنيفا للدول (يضم تقييم دول متعددة).

- يتم إجراء عملية تقييم درجة الفساد في الدول/الأقاليم من قبل مجموعتين: خبراء الدولة، سواء المقيمين منهم أو غير المقيمين، وكبرى شركات الأعمال. وفي مؤشر مدركات الفساد للعام 2010، فقد وفرت المصادر السبع التالية البيانات بناءً على عملية التحليل التي قام بإجرائها الخبير، أما المصادر السبع، فكانت: بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، ومؤسسة برتلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، ودار الحرية، ومؤسسة البصيرة العالمية والبنك الدولي. وقد عكست ثلاث مصادر لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010 عمليات التقييم التي تم إجراؤها من قبل كبرى شركات الأعمال الموجود كل منها في بلدها، وكانت: IMD الدولية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي.
- أما بالنسبة لمصادر مؤشر مدركات الفساد التي تكون عبارة عن مسوحات، وحيث تتوفر عدة سنوات لنفس المسح، فإنه يتم إدراج البيانات التي يتم استقاؤها من العامين الماضيين.

- أما بالنسبة للمصادر التي يتوفر لديها عدد النقاط من قبل الخبراء (تحليل البلاد، ووكالات المخاطر)، فإنه يتم فقط إدراج آخر النتائج المكررة للتقييم). إذ يتم، عموماً، مراجعة هذه النتائج والتي يطرأ عليها تغيير بسيط من عام إلى آخر.

الخطوات المتبعة لاحتساب مؤشر مدركات الفساد:

1. تتمثل أولى الخطوات المتبعة في احتساب مؤشر مدركات الفساد في توحيد البيانات المتوفرة عن طريق المصادر الفردية (أي العمل على ترجمتها إلى مقياس موحد). ونستخدم هنا ما يعرف بتقنية التطابق المئوي والتي يتم بموجبها أخذ التصنيفات المختلفة للدول التي يتم الإبلاغ عنها من كل مصدر فردي. وتعتبر هذه الطريقة مجدية من اجل الجمع بين جميع المصادر على اختلاف توزيعاتها. وفي حين يعيب هذه التقنية خسارة بعض المعلومات، إلا أنها تسمح بالإبقاء على جميع النقاط التي يتم الإبلاغ عنها ضمن حدود مؤشر مدركات الفساد، وبكلمات أخرى، تنحصر جميع النقاط ما بين 0 و 10 على مقياس مؤشر مدركات الفساد.
2. أما الخطوة الثانية فتتضمن إجراء ما يعرف بمعلومات بيتا على النقاط التي تم العمل على توحيدها. وهذا يزيد من الانحراف المعياري ما بين جميع الدول التي يتضمنها مؤشر مدركات الفساد كما يجعل من الممكن إجراء مقارنة بين أكثر الدول دقة والتي قد يبدو أنها أحرزت عددا متساوياً من النقاط.
3. أخيراً، يتم تحديد مجموع النقاط على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم التي تم توحيدها لكل دولة.

النتائج:

- يكون مجموع النقاط الذي تم إحرازه على مؤشر مدركات الفساد وكذلك التصنيف بموجب هذا المؤشر مقرونين بعدد المصادر، وأعلى القيم وأقلها والتي تم منحها لكل دولة وفقاً لمصادر البيانات، وكذلك الانحراف المعياري ودرجة الثقة لكل دولة.
- يتم تحديد درجة الثقة وفقاً لما يدعى بمنهجية (bootstrap (non-parametric، والتي تسمح بالاستدلال على الدقة الكامنة للنتائج. وحينها، يتم وضع درجة ثقة تعادل 90%، حيث هناك احتمالية 5% لكون القيمة أدنى، كما أن هناك احتمالية 5% لكون القيمة أعلى من درجة الثقة هذه.

للمزيد من التوضيح على منهجية مؤشر مدركات الفساد الرجاء زيارة الرابط التالي:
www.transparency.org/cpi